

الدورة التاسعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي:

الوثيقة الختامية للمناقشة الموضوعاتية حول "أثر تمكين المرأة على التنمية المستدامة للدول الأعضاء"

جدة في 4 مايو 2016: نظمت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي يوم 4 مايو 2016 جلسة نقاش موضوعاتية حول " أثر تمكين المرأة على التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وافتتح كل من معالي الأمين العام للمنظمة، السيد إياد أمين مدني، ورئيس الهيئة، السفير عبد الوهاب، أعمال المناقشة التي شارك فيها متناظرون رئيسيون وهم: معالي الدكتور عبد السلام العبادي، أمين مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والسفيرة عصمت جيهان، عضوة لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التمييز ضد المرأة، والدكتورة سهير حسن القريشي، رئيسة جامعة دار الحكمة.

وقد أجرى أعضاء الهيئة وممثلو الأمانة العامة للمنظمة والمتناظرون وممثلو الدول الأعضاء نقاشا مستفيضا ومفيدا تناول الجوانب المفاهيمية والمؤسسية والعملية لهذا الموضوع. وقد أبدى المشاركون ملاحظات وجيهة حول الوضعية الراهنة لتمكين المرأة وعرضوا، في الوقت ذاته، توصيات قيمة لإدماج النساء والفتيات ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة في إطار البرامج الحالية ولضمان مشاركتهن الفاعلة في جميع خطط العمل المستقبلية للدول الأعضاء.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة والمحددة التي تمت خلال المناقشة الموضوعاتية، اعتمدت الهيئة الإعلان التالي حول الموضوع:

إن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، إذ تسترشد بمبادئ المساواة في الحقوق والكرامة الإنسانية المتأصلة للرجل والمرأة وعلى النحو الذي وردت به في القرآن الكريم وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام و صكوك حقوق الإنسان للأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التمييز ضد المرأة، لتؤكد أن حقوق المرأة حقوق إنسانية وأن تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في عملية صنع القرار والوصول

إلى السلطة والموارد يعتبر عنصرا أساسيا لتلبية احتياجاتها المعنوية والأخلاقية والروحية والثقافية، بل ولتحقيق الإنصاف والمساواة والتنمية والسلم داخل مجتمعها، وتحث، بالتالي، على الإحقاق التام للحقوق الإنسانية للنساء والفتيات وعلى جميع الأصعدة.

وتستذكر الهيئة أن مجيء الإسلام كان إيذانا بمقدم عهد لم يسبق له مثيل لتحرير المرأة وتمكينها، حيث أصبح وضعها يمنحها حقوقا مدونة في الحيازة ووراثة الممتلكات والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية واختيار شريك حياتها وطلب المعرفة ونقلها. وفيما يتعلق بالنموذج الإنمائي كذلك، ينص المفهوم الإسلامي للتنمية على المساواة الموضوعية والإنصاف والعدالة في التوزيع طبقا لحاجيات وظروف كل شريحة من السكان، بمن فيهم النساء اللاتي ينظر إليهن كقوة تكاملية ولسن قوة تتازعية.

وتشدد على أن الدور المهم الذي تضطلع به النساء (اللواتي يشكلن في غالبية البلدان أكثر من 50% من إجمالي عدد السكان) في تنمية بلدانهم، وخاصة فيما يتعلق بضمان استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن ثم، فإن الحاجة تقتضي اعتماد مناهج مراعية للاعتبارات الجنسانية¹ بالنسبة للتنمية المستدامة من خلال مراعاة احتياجات المرأة وانشغالاتها ومعرفتها ومقاولتها ومهاراتها، وذلك من أجل تمكين واضعي السياسات من تطوير تدابير سياسية ملائمة لضمان التوزيع العادل للموارد من أجل بناء مجتمعات عادلة وجامعة.

تلاحظ أن الاستراتيجيات الإنمائية المراعية للاعتبارات الجنسانية تسجل نموا اقتصاديا أقوى بالمقارنة مع الاستراتيجيات التي لا تراعي تلك الاعتبارات. كما أسفرت مشاركة المرأة في مجال السياسات العامة عن تخصيص المزيد من الموارد للقضايا ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية البشرية، بما فيها صحة الأطفال وتغذيتهم والاستفادة من الخدمات المدنية.

تشدد على أن الأسرة، وطبقا لما نصت عليه المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي الوحدة الأساسية للمجتمع ويجب أن تحظى بالاحترام والحماية والتنمية لدى الدول. وقد أكد الإسلام على ضرورة التمكين للمرأة في تنشئة أسرة قوية ومتكاملة من خلال شراكة منسجمة مع بقية أعضاء الأسرة

(1) لغرض هذه الوثيقة، من المفهوم أن كلمة "الجنساني" تشير إلى الجنسين، الذكر والأنثى، داخل سياق المجتمع.

وبالتالي فإن كلمة "الجنساني" لا تشير إلى أي معنى آخر مختلف عما هو مذكور أعلاه.

الآخرين، وهو أمر يجب ألا يتم على حساب عدم التمكين لشخص آخر، بل إن كل ذلك من أجل تحسين ظروف المجتمعات كافة وتحقيق تنميتها المستدامة. ومن ثم، فإن الأمر يستلزم الوصول إلى جميع الفرص وفي سائر المجالات بما يمكنها من الإسهام على نحو فعال في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة.

ترحب بالالتزام الدولي بالتمكين لجميع النساء والفتيات من خلال التنفيذ الكامل والفعلي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتي وردت في إعلان ومنهاج عمل بيجين وتتبعهما من خلال بيجين 20+، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة تحت شعار "المستقبل الذي نبتغيه"، والاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة الستين للجنة وضع المرأة، وذلك من خلال اعتماد منهج يراعي الاعتبارات الجنسانية.

تشيد بالتزام منظمة التعاون الإسلامي بالتمكين للمرأة، طبقاً لما ورد في ميثاقها المعدل وفي برنامج عملها العشري الثاني وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة وآلية تنفيذها الشاملة، وبإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمة تنمية المرأة، من أجل تعزيز دور المرأة في تنمية المجتمعات المسلمة. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة مرة أخرى إلى الإسراع بالتصديق على ميثاق منظمة تنمية المرأة حتى تدخل حيز التنفيذ.

تحدد بعض القوى المحركة التي تقف وراء عدم التمكين للمرأة وتتمثل في:

- 1 - العقلية الرجعية والتمييزية اجتماعياً وثقافياً ووجود معايير وقوانين تحد من استفادة المرأة والفتاة من الفرص والموارد والسلطة،
- 2 - النقص الحاد في الاستثمار والذي لا يراعي الفروق بين الجنسين في قطاعي الصحة والتعليم،
- 3 - التفاوت في التوعية والحصول على المعلومات،
- 4 - الإقصاء والافتقار إلى المشاركة في عمليات التخطيط وصناعة القرار وتخصيص الموارد،
- 5 - ممارسة العنف ضد المرأة، ومن ثم يتعين على الدول الأعضاء أن تعالج هذه الانشغالات ضمن أولوياتها.

تؤكد مجدداً أن العنف والتمييز ضد المرأة يعيقان تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام، وبالتالي يتعين على الدول الأعضاء أن تعتمد وتنفذ التشريعات وتراجعها على نحو دوري ضماناً لفاعليتها في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تقر بأهمية دور وإسهام جميع الفاعلين من المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات المجتمعية الأخرى غير الحكومية في تحقيق أهداف التمكين للمرأة والفتاة وإدماجهما على نحو تام في عملية التنمية.

رحبت الهيئة بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة خلال العقود الماضية، معربة في الوقت ذاته عن قلقها من أن ذلك التقدم يظل بطيئاً وغير متنسق مع أوجه القصور وعدم المساواة الصارخة بخصوص:

- 1 - تدني مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والمشاركة في سوق العمل،
- 2 - ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال،
- 3 - عدم ملاءمة القوانين لدرء العنف الأسري ومقاضة مرتكبيه،
- 4 - تآنيث آفة الفقر التي لاتزال تشكل تهديداً خطيراً لرفاه تلك المجتمعات. كما لاتزال العديد من النساء والفتيات تعانين من الهشاشة والتهميش من جراء أشكال التمييز المتعددة وتعذر حصولهن على الموارد طوال حياتهن. وفي هذا الصدد، قدمت الهيئة التوصيات المحددة التالية:

- إرساء مستوى رفيع من الالتزام السياسي لدى الدول الأعضاء وتملكها لمبادرات منظمة التعاون الإسلامي ولمبادرات التغيير الدولية بخصوص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير من ضمنها إلغاء القوانين التمييزية أو تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً.
- اعتماد خطط عمل وقوانين وسياسات وطنية تراعي الاعتبارات الجنسانية وترتكز إلى الحقوق وتحترم الحقوق الإنسانية للفتاة والمرأة في الدول الأعضاء وتحميها وتسهر على إحقاقها. ويمكن أن تشمل تلك التدابير تخصيص نسب لتمثيل المرأة وغيرها من الحوافز لتعزيز تمثيلها في العملية السياسية وفي سائر المؤسسات الحكومية والمنشآت الاقتصادية والهيئات الاجتماعية.

- إدراكا من الهيئة للمستوى المتدني للإلمام بالقراءة والكتابة السائد في الدول الأعضاء فإنها تعتبر الاستثمار في تعليم المرأة والفتاة واحدا من أنجع السبل للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويتعين على الدول الأعضاء أن تسعى إلى تخصيص ما لا يقل عن 5% من الناتج الإجمالي الداخلي لكل منها لقطاع التربية والتعليم مع التمييز الإيجابي لفائدة تأهيل المهارات المهنية للنساء والفتيات، بما في ذلك في مجالي العلوم والتكنولوجيا، من أجل تمكينهن من المشاركة بكيفية نشطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة.

- سد الفجوة في مجال البيانات من خلال الاستثمار في بناء القدرات الإحصائية الوطنية لتجميع المؤشرات الخاصة بمراعاة الفروق بين الجنسين والمعطيات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها واستخدامها بطريقة نظامية في إعداد السياسات والبرامج وإطارات الرصد والتي ستساعد الحكومات في وضع وتنفيذ سياسات وخطط واعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها.

- قياس التقدم المحرز بخصوص:

- 1 تقييم تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة في الدول الأعضاء ،
- 2 تقييم دور وإسهام المجتمع المدني ووسائل الإعلام في النهوض بحقوق المرأة في الدول الأعضاء،
- 3 تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة بغية مواكبتها مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة ولربط الصلة بينها وبين برنامج العمل العشري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي،
- 4 الاعتماد والمراجعة والتطبيق الفعلي للقوانين التي تجرم العنف ضد المرأة والفتاة، وكذا الخدمات الشاملة المتعددة التخصصات بخصوص الوقاية والحماية والمتابعة القضائية من أجل منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في الدول الأعضاء.

- ستقوم كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة للأبحاث الإحصائية والإقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، باستكشاف السبل والوسائل اللازمة لتمويل الدراسات والمشاريع المجتمعية الرائدة وذات مقومات للاستمرار الذاتي لدعم صاحبات المشاريع من أجل تمكين المرأة من خلال إقامة شراكة عامة وخاصة.

- بوسع الدول الأعضاء الاستفادة من خبرات مؤسسات كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ومن ضمنها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، في مجال بناء القدرات وتدريب واضعي السياسات على صياغة السياسات والبرامج المراعية للفروق بين الجنسين من أجل انخراط المرأة أكثر في مجالات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- اتخاذ خطوات عملية، ومن ضمنها السياسات التشريعية لتوفير المناخ الملائم وضمان المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في عملية صناعة القرار، بما في ذلك فض النزاعات وعمليات إحلال وحفظ السلام بما يضمن التقدم الدائم.
- إن أهمية المساواة بين الجنسين وتلافي القولية النمطية لدور المرأة عملية تحتاج إلى معالجة على جميع الأصعدة من خلال التدريب والتعليم الملائمين. وبوسع الدول الأعضاء إدماج تمكين المرأة وأهمية الأسرة ضمن خططها الخاصة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان وعلى جميع المستويات.
- إشراك الزعماء والعلماء الدينيين في حملات التوعية العامة وبناء التوافق العام في الآراء لمواجهة المحظورات الاجتماعية وتغيير العقليات وحشد الدعم للقضايا المتعلقة بالمرأة.
- إشراك الرجال والفتيان باعتبارهم عناصر للتغيير ومستفيدين منه في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كحلفاء في القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة وكذا في التنفيذ الكامل والفعلي والسريع للسياسات والبرامج المراعية للفروق بين الجنسين.

كما أشادت الهيئة كذلك بالأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على الدور النشط الذي يضطلع به في تمكين المرأة في الأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء ونوهت بما يبذله من جهود لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ صكوك منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الصكوك الأخرى المتفق عليها دوليا حول الموضوع.

أشادت الهيئة كذلك بالتزام الدول الأعضاء والذي أعربت عنه في برنامج العمل العشري الثاني للمنظمة والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة (14-15 أبريل 2016) بإحياء جهودها المشتركة من أجل خفض معدلات وفيات الأمهات وتعزيز نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ومشاركة القوى العاملة النسوية في سوق العمل بحلول عام 2025. وتحقيقا لهذه الغاية، أوصت الهيئة بأن تدرج هذه الإلتزامات في برنامج عمل الدورة القادمة

للمؤتمر الوزاري السادس حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا المقترحات الواردة أعلاه كتوصيات من أجل تتبعها وتنفيذها بكيفية محكمة.
